العلم لا بحسب الوجود عبد الحكيم وبه يجاب عن قوله يسلم لو اسقط لفظ معرفة لكان اخصر واظهر
فان الظهور والخفا انما يتسبان الى ما يترتب لا للمعرفة فغ كلامه تسامح لا يخفى ثم قال والحاصل
ان انتساب الظهور والخفا للمعرفة باعتبار متعلقها الذي هو المسند اليه الحقيقي او ملخصا
ومتعلقها المذكور هو حقيقة المجاز العقلي اي حقيقة متعلقه وكتب على قوله بحسب العلم بانه
اي بحسب كثرة العلم بالحقيقة وقلته يعني ان الفعل احتمر عليه لانه الاصل والا فالمعناه
مثله يجب ان يكون له فاعل نحو انبت الربيع البقل وقوله او مفعول له نحو ضرب زيد اسم
بمعرفة فاعله او مفعوله لم يقل بمعرفة اسناده الذي اذا استعمل يكون حقيقة كما تقتضيه
السوق لان الاسناد لا يتصف بالظهور والخفا الا باعتبار ظهور فاعله او مفعوله وخفايه
عبد الحكيم قال سم وانت اذا تاملت قوله بعد وفي هذا التعريض بالشيخ الخ علمت ان النزاع في الفا
لا في الحقيقة فيكون هذا انسب التاويل اي فما ربحوا في تجارتهم اي واسند الربح
للتجارة لكونها سببا فيه واما خفية اي لكثرة الاسناد الى الفاعل المجازي وتركه الاسناد
الى الفاعل الحقيقي او عبد الحكيم وتامل عطف تفسير لما يريد والنظر الاصطلاحي الذي
هو ترتيب الخ وهو الارب وعطف لازم ان اريد سرتني رؤيتك هذا القول مجاز اذا
اريد منه حصول السرور عند الرؤية اما اذا اريد ان الرؤية موجبة للسرور فهو حقيقة
عبد الحكيم وقوله اي ابي نواس الحسن بن هانئ الشاعر المشهور على ما في الايضاح
وقول ابن المعدل على ما قال الله في مطوله فقال لا امتناع في قوليهما المجاز ان يكون له
كثبان لربات بين وقبل هذا البيت يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته نظرا
كذا افهم الاطول حسنا اي علم الحسن وظهوره اذ نفس الحسن موجود في الوجه لا يزيد
بتكرار النظر وبتقدير المضاف اندفع ايضا ما يقال ان المفعول الثالث لفعل الزيادة
يجب ان يصح اضافته الى الاول وما هنا ليس كذلك من وجهه اشار الى ان وجهه
مفعول ثالث ليزيد بواسطة الحرف وان الاسناد في الكلام المذكور الى المفعول به لا يظهر
فعليها اي ذلك الحسن المراد سم وفي هذا اي من قوله ومعرفة حقيقته الخ حيث
اشترط في المجاز العقلي ان يكون له فاعل حقيقي اما ظاهر او خفي سم فاعل يكون
الخ اي فاعل محقق في الخارج اسند اليه الفعل حقيقة اسنادا يعتد به بان يقصد
في العرف والاستعمال اسناد الفعل الى ذلك الفاعل واما ان موجدها هو الله فلا نزاع
فيه انما النزاع في الفاعل بالوجه المذكور فسقط الاعتراض الاتي وكتب على قوله
اسند اليه الفعل ما نصه اي قبل اسناده للمجازي كما يوجد من سم فيما بعد فانه
ليس لسرتني الخ اي من الاستعمال لعدم وجود تلك الافعال المتعدية في الاستعمال
وكذا اقدمني الخ اي فهو مجاز عقلي وليس للاقدام فاعل حقيقي وحاصل
توجيه المجاز العقلي فيه ان يتبالغ في كون الحق له دخل في القدوم فيقدر من اقدمها
ما دراسة فاعل متوهم ثم تنقله عنه وتسنده الى الحق مبالغة في ملابسته للفعل

اسناد

اسناد الفعل من الفاعل الحقيقي الى الفاعل المجازي مبالغة في ملابسة الفاعل المجازي
للفعل فالمجاز حينئذ في الاسناد فالفاعل الحقيقي ليس موجودا محققا في الخارج
بل متوهم مفروض ولا يعتد باسناد الفعل الى الفاعل المتوهم المفروض وعلى هذا يحمل قول
الشيخ ليس لهذه الافعال فاعل اي محقق في الخارج يعتد باسنادها اليه هذا
ويحتمل انه مجاز مرسل ان اريد بالاقدام الحمل على القدوم او استعارة بالكناية
انه شبه الحق بمقدم تشبيها مضمرا في النفس وطوي ذكر المشبه به وهو المقدم
ورمز له بذكر لازمه وهو الاقدام تخييلا ملخص من السيراميكي وكتب على قوله يعتد
باسنادها اليه ما نصه بان يقصد في العرف والاستعمال اسنادها اليه بل الموجود ههنا
الذي فيه الكلام هو فاعل الفعل المتعدي لا فاعل الفعل اللازم والفعل المتعدي غير
موجود هنا حتى يكون له فاعل حقيقي بل الموجود هو اللازم فانتفا الفاعل الحقيقي
اعني فاعل المتعدي لعدم وجود الفعل المتعدي فان قيل كيف يصح القول بانتفا
المتعدي مع تحققه قطعا فالجواب ان المراد ان المتكلم بهذه الافعال لم يقصد معنى
المتعدي والاخبار عنه وان كان متحققا في الواقع الا على سبيل التخييل ولما كان
كذلك لا يحتاج الى فاعل في الحكم بانتفا المتعدي بالنظر للمقصود من الكلام لا بالنظر
للواقع هذا خلاصة المقام وان وقع لبعضهم خبط وخلط لا يخفى على من له
تدبر تام يس ونقله سم عن شيخه ع س وعبارة ع ق وانما نبه المص على ان
الحقيقة للمجاز قد تكون خفية تعريضا بالشيخ عبد القاهر في قوله ان نحو المثاليين
من المجاز في الاسناد الذي لا حقيقة له فبين المص ان له حقيقة خفيت على الشيخ
وهي ما بين من ان الاسناد فيه الاصل لله تعالى وقد تبع في هذا الرد الفخر الرازي
حيث قال كل فعل لا بد له من فاعل لاستحالة صدوره بلا فاعل فان كان ذلك
الفاعل هو ما اسند اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره فاعتقد المص صحة
هذا الكلام فقدر الفاعل في المثالين الله تعالى لانه الفاعل الحقيقي وهذا الرد
يتجه ان كان مراد الشيخ ان ثم افعالا لا يتصف بها شيء على وجه الحقيقة ولا يمكن
فرض موصوف لها اصلا وليس ذلك مراده بل المراد ان نحو سرتني رؤيتك واقدمني
بلدك حق لي على فلان ويزيدك وجهه حسنا لا يقصد في الاستعمال العرفي فيهما
فاعل الاقدام ولا فاعل السرور المتعدي ولا فاعل الزيادة المتعدية ولذلك لم
يوجد في ذلك الاستعمال اسنادها لما يحق ان يتصف بها لانها لكونها اعتبارية
العقل عرفا استعمالها الموصوف الذي تقترن به ولو صح ان لها موصوفا لان الغرض من
ذلك التركيب ما وجد خارجا من القدوم والسرور اللازم والزيادة اللازمة
فصار هذا التركيب في اسناده كالمجاز الذي لم يستعمل له حقيقة ولم يرد ان
هذه الافعال الاعتبارية لا موصوف لها في نفس الامر يكون الاسناد اليه حقيقة

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)